

الدعم عملية نهب جديدة

الحديث يتشعب حول موضوع الدعم الذي تسعى اليه الدولة لدعم قطاعات انتاجية، كالصناعة والزراعة، او توفير مواد استهلاكية اساسية اسعارها ليست اليوم في متناول شريحة واسعة من اللبنانيين تدنى دخلها، والتي قد تصل نسبتها الى نحو 85%، ولم يعد في استطاعتها الحصول على المواد الضرورية والاساسية. اللجوء الى هذه الخطوة من المسؤولين، كان لتخفيف غضب المواطنين على ما ارتكبوه من موبقات، ادت الى ضياع اموال الناس وانهيار الوضع الاقتصادي انهيارا تاما.

هذا الوضع الذي وصل اليه لبنان، ساهم فيه جميع المسؤولين، حتى اوصلوا البلاد الى الانهيار من خلال قرار "عبي" كان كافيا للقضاء على آخر حجر في البناء المنهار اصلا، هو الامتناع عن تسديد دين سندات الاوروبوند على ما يقوله الخبراء، ما افقد لبنان ثقة الخارج من دول ومستثمرين. اضافة الى خطوة الحكومة السيئة هذه، كانت خطوة اخرى اشد سوءا تمثلت بمحاولة بيع بعض المصارف فروعها في الخارج بدلا من ان تعتمد على تنشيطها، لتأمين مؤونة مالية يمكن تحويلها الى لبنان لدعم مراكزها الاساسية في الداخل. الدعم الحالي يتناول السلع والخدمات الاساسية عبر خفض اسعارها، وفق آلية تقوم على تسديد خزينة الدولة الفارق بين السعر الحقيقي للمنتج المستورد او الخدمة، ويسمى هذا النوع الدعم المباشر. هذه العملية في رأي خبراء لا جدوى منها في غياب قطاع مصرفي نشط، وتعتبر ضياعا لكمية الاموال التي لن تصل الى غايتها في ظل غياب الرقابة الفعلية لوزارتي المال والاقتصاد والمصرف المركزي، وكل الاجهزة الرقابية الاخرى. هذا يعني فشلا اداريا مرعبا، اوصل البلاد بقطاعيها العام والخاص الى هذه الهوة المخيفة.

ما يؤكد هذا الكلام، مؤشر الميزان التجاري الذي تراجع فجأة وبشكل كبير جدا، مع ان حجم الاستهلاك انخفض بنسبة ضئيلة. الانخفاض العمودي للميزان التجاري، يؤكد ان ارتفاعه في السابق كان ممولا بشكل غير صحيح او لاهداف معلومة، لكنها غير مبررة. هنا القضية معقدة جدا، لكن من المؤكد ان لبنان كان منهوبا وعلى مرأى ومعرفة من جميع المسؤولين، اي "كلن يعني كلن".

الدعم يجب ان يتركز على توفير شبكة امان اجتماعية لاشاعة جو من الطمأنينة وتصريف حالة الاحتقان القائمة، وهو ما يعتبره بعض الاقتصاديين شراء للسلم الاجتماعي وحفظا للتوازنات الاجتماعية.

ما تقوم به الحكومة هو محاباة واستغلال نفوذ، وكل اجراءات الدعم المباشر محفوفة بمخاطر الرشوة والتأثير والفساد المالي. ونظرا الى تشابك المصالح وقوة النفوذ اللذين يتمتع بهما عادة الفاعلون الاقتصاديون وعلاقاتهم المتشابكة مع السياسيين والاطر الادارية، وهم اصحاب الكلمة الفصل في موضوع الدعم الذي تقرر تفاصيله غالبا بعيدا من الرقابة البرلمانية. من الاشكالات التي يثيرها موضوع الدعم الحكومي، استفادة الفئات المستهدفة اي القليلة الدخل. فهي محدودة الاستهلاك، ومن ثم فان استفادتها من الدعم الحكومي للسلع تكون محدودة من الناحية الكمية على الاقل.

في المحصلة، نجد ان النسبة الكبرى من مخصصات الدعم تذهب الى صالح الفئات الاقل حاجة اليها. فكيف ستحل الحكومة هذا الاشكال، خصوصا وان ما تحدثت عنه من اجراءات لا يمكن تنفيذه بسرعة، ولن يؤدي الى تحديد المستفيدين بالاسماء، وتزويدهم بطاقات الكترونية يقدمونها عند شرائهم السلع المدعومة.

الواقع ان الدعم الحكومي المباشر والمستمر، يفترض ان يكون مرحلة انتقالية تنتهي برفع الدعم وفتح افاق الانتعاش الاقتصادي.

فمتى تحل هذه النعمة الثانية على لبنان، بعدما اضاع الجميع النعمة الاولى؟

عصام شلهوب

المصرف سحبه. هذا الفصل موجود في التعميم الصادر عن مصرف لبنان، وهو غير كاف ويجب تحديده بقانون. لذلك، من اجل استعادة تكوين المصرف يجب خلق ما يسمى افتراضيا مصرفين، اي بنك قديم وبنك جديد ضمن مصرف واحد. كما ينبغي ان يشكل المال الجديد رأس المال، والسيولة، وحجم التسليف في مقابل الودائع، وان يكون مناسبة وفق المعايير الدولية لحجم الودائع الجديدة، على ان يمنع دخول هذه الودائع في مقاصة داخلية بالدولار الاميركي. بمعنى آخر يجب تغيير نموذج العمل القديم، اي ان لا يدخل فيه موضوع المقاصة حفاظا على ودائع الدولار، وان عملية تبادل الدولار لا تتم بين المصارف الداخلية بل مع المصارف المراسلة، وتسلف من له ايراد بالعملة الاجنبية يرده من الخارج. اما بالنسبة الى التبادل الداخلي، فيكون بالدولار النقدي او "فريش دولار". هكذا يمكن ان يصبح لدينا مصرف جديد بعيدا من عمليات المقاصة، علما انه لا يمكن معرفة قدرة هذا المصرف الا اذا كانت له رسملة وسيولة خارجية بالدولار الاميركي. هذا الامر يحتاج الى قوانين لاعادة خلق مصرف جديد في مقابل مصرف قديم قائم حاليا، والمصرف الذي يعجز عن توفير هذه الآلية الجديدة يخرج حكما من السوق.

■ ما هو عدد المصارف القادرة على السير في هذه الآلية؟
□ هناك خمسة الى ستة مصارف يمكنها ان تسير في هذه الآلية.

■ ماذا عن المصارف المتعثرة؟
□ المشاكل التي تجتازها المصارف حاليا يمكن معالجتها، ولكن لكي تضمن هذه المصارف استمراريتها مستقبلا، عليها ان تجلب الرأس المال بعملة اجنبية في الخارج، او استقطاب ودائع من الخارج، شرط ان لا تدخل في مقاصة الداخل. ◀

حقوق: ينبغي استحداث وزارة دولة لهيكله النظامين المالي والمصرفي

الاصلاح المنشود في القطاع العام، مالية عامة وادارة ومؤسسات خدمية مع ترسيخ الشفافية والحوكمة الرشيدة والتنافسية، هو السبيل الى بناء مداميك دولة حديثة ومنتطورة بعد الانهيار الذي حصل حاليا. من بين اهداف هذا الاصلاح، التأسيس لاقتصاد ينمو في شكل مستدام، على ان يضطلع القطاع المصرفي بدور فاعل فيه



الرئيس السابق للجنة الرقابة على المصارف سمير حمود.

تبرز الحاجة في هذه المرحلة الى استحداث وزارة دولة تتفرغ لمعالجة الازمة العميقة التي ضربت النظامين المالي والمصرفي، وتتولى التفاوض مع صندوق النقد الدولي وتدير الدين العام. قد يبدو لكثير ان هذا الطرح غريبا، على اعتبار ان هذا الدور منوط بوزارة اساسية قائمة هي وزارة المال. لكن قيام هذه الوزارة في رأي آخرين هو ضرورة. علما ان هذا الازدواج في وجود وزارتين لا تتشابهان في دورهما ليس غريبا، وهو معتمد في دول كثيرة في العالم.

هذا الطرح اعلنه الرئيس السابق للجنة الرقابة على المصارف سمير حمود في حديث الى "الامن العام" ضمن اطار اعادة هيكلة القطاع المصرفي والحلول المطلوبة لاستعادة ثقة المجتمعين الداخلي والدولي، معللا الاسباب وموضحا الدور الذي تقوم به وزارة الدولة المقترحة.

■ لماذا لا تزال المصارف تتهرب من تحديد خطة مستقبلية لاعادة هيكلتها؟

□ المصارف فقدت سر وجودها لانها فقدت دورها في استقطاب الودائع واقراضها. في ظل الازمة التي نعيشها، افتقرت المصارف الى السيولة لمواجهة متطلبات العمل لديها، وامكان ان تحقق ارباحا تتناسب مع رساميلها، بسبب انعدام ايراداتها في اكثر من استثمار حققته مع الدولة والبنك المركزي. يمكن تحديد الدور المستقبلي للمصارف لدى استعادة هذا الدور، والقدرة على اعادة ثقة الناس في

استقطاب ودائعهم، والعودة الى اقراضها وتحقيق ارباح. هذا الامر لا يتطلب بداية الكابيتال كونترول، علما انني كنت دائما اقول ذلك، حتى انني ساهمت في وقفه مع الرئيس نبيه بري. ما يجب القيام به هو اعداد قانون يفصل ما بين الودائع الجديدة التي يجب التعاطي معها على مدى مرحلة اعادة تكوين الثقة، والودائع القائمة التي لها حلول. اذ ان المال الجديد يودع في المصرف كأنه صندوق، وسيسحب خلال مرحلة قصيرة خوفا من ان يمنع

المصارف لا تملك خارطة طريق واحدة لرفع رأس مالها

من يتطلع الى ان زيادة رأس المال هي الخلاص مخطأ

اقتصاد

■ ما هي خارطة الطريق لهذه الآلية؟
□ عندما يتم اعتماد فصل الودائع القديمة عن تلك الجديدة، من المفترض وضع ميزانية تقسم الى جزئين: الاول للدولار الداخلي والثاني للدولار الخارجي. عندما تستقيم المالية العامة للدولة وتعاد هيكله المصارف، يمكن اعادة الاموال الى اصحابها، وتصبح هذه الآلية واقعا ملموسا. كنت قد نصحت المصارف بالبحث عن شركاء استراتيجيين خارجيين. عندما يطمئن هؤلاء الى ان لا علاقة لهذه الشراكة بالعبء الداخلي الذي تعاني منه المصارف، يسارعون الى المشاركة في رساميلها. موجودات المصارف الداخلية متوافرة، لذا لديها حسابات في المصرف المركزي ودين

□ عندما يتم اعتماد فصل الودائع القديمة عن تلك الجديدة، من المفترض وضع ميزانية تقسم الى جزئين: الاول للدولار الداخلي والثاني للدولار الخارجي. عندما تستقيم المالية العامة للدولة وتعاد هيكله المصارف، يمكن اعادة الاموال الى اصحابها، وتصبح هذه الآلية واقعا ملموسا. كنت قد نصحت المصارف بالبحث عن شركاء استراتيجيين خارجيين. عندما يطمئن هؤلاء الى ان لا علاقة لهذه الشراكة بالعبء الداخلي الذي تعاني منه المصارف، يسارعون الى المشاركة في رساميلها. موجودات المصارف الداخلية متوافرة، لذا لديها حسابات في المصرف المركزي ودين

على الدولة بالعملة الاجنبية ودين على القطاع الخاص بالعملة الاجنبية، كما تملك موجودات عقارية، ما يعني

ان ودائع الناس ليست ضائعة وهي موجودة.

■ هل هذا الواقع يطمئن المودعين؟
□ انا واثق من وجود هذه الودائع. المصارف اليوم متوقفة عن الدفع لانها لا تستطيع ان تدفع الودائع بالعملة الاجنبية. لكن بعد ان تعيد الدولة والقطاع الخاص ديونهما المستحقة الى المصارف، يمكن عندها ان تدفع هذه الاخيرة الودائع بالعملة الاجنبية وفق سلم اولويات يأخذ في الاعتبار كيفية اعادة الاموال وتنظيم جدولة زمنية لاعادتها.

■ هل ما طلبه مصرف لبنان برفع



ودائع الناس ليست ضائعة بل موجودة.

المصارف رأس مالها اعتبرته المصارف فخا لها؟
□ ما طلبه مصرف لبنان من المصارف برفع رأس المال بنسبة 3 في المئة وتأمين سيولة نسبتها 20 في المئة من الرساميل المودعة في الخارج، هو خطوة صغيرة في مشوار الاف ميل، لكن ذلك لا يعني انه سيصبح لدينا قطاع مصرفي متين. ما يطلبه مصرف لبنان اليوم جدي جدا، ويجب عدم التراجع عنه. المهم كيف تؤمن المصارف رساميلها وسيولتها بدولار خارجي، وان تستعيد دورها عبر استقطاب المدخرات والاقتراض. بدلا من ان يضم القطاع 30 مصرفا او اكثر، يمكن ان يتكون فقط من عدد لا يتجاوز سبعة مصارف، تكون قادرة على خدمة الاقتصاد والناس. يجب ان يبدأ هذا المشوار على ان يعزز لاحقا بخطوات اخرى.

■ هل يأتي طرح مصرف لبنان معالجة حال كل مصرف على حدة في هذا الاطار؟
□ يمكنه معالجة مشكلة كل مصرف على حدة لكن ضمن اطار يرسمه، وهو غير متوافر بعد لانه يحتاج الى قانون والى رؤية الدولة في معالجة ماليتها والى رؤية مصرف لبنان في ردم الهوة الموجودة عنده. وهذا يتطلب اطارا عاما. كنت قد اقترحت ضرورة استحداث وزارة دولة مهمتها اعادة هيكله النظامين المالي والمصرفي. من شأن هذه الخطوة ايضا ان تصلح مشكلة السوق السوداء لاسعار الصرف. كما توكل اليها التعاطي مع البنك المركزي وصندوق النقد الدولي وادارة المديونية العامة، على ان يتم ذلك بموافقة الحكومة، واناطة دور التفاوض مع الصندوق بهذا الوزير امر اساسي لكي يتمكن لبنان من الحصول على مساعدات الصندوق وفقا لما يناسب خصوصية الوضع اللبناني، وتحديدًا في ما يخص الاستمرار في تثبيت سعر

■ هل تعتقد ان المصارف تخشى فقدان رأس المال؟
□ طلب مصرف لبنان زيادة رأس المال بنسبة 20 في المئة لتكوين مؤونة، هو طلب مرن ولا يمكن اعتباره مجحفا في حق المصارف، لأن المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات "بازل" تفرض نسبة اعلى بكثير من تلك التي طلبها. الوضع الحالي هو الذي فرض هذه المرونة، لأن المصارف ربما ليست قادرة على توفير نسبة العشرين في المئة. اعتقد ان تأمين هذه النسبة ممكن وليس مستحيلا مع قليل من الجهد، لكن على الرغم من ذلك اعتقد ان المصارف ستقع في مطب مستقبلي آخر، لأن ذلك لن يكون نهاية المطاف بل بدايته. موضوع تأمين العشرين في المئة يستغرق نقاشا حادا بين المصارف والبنك المركزي، خصوصا وان المصارف تشعر انها ليست مهددة برأس مالها بل باستمراريتها وربحياتها وسيولتها. من يتطلع الى ان زيادة رأس المال هي الخلاص هو مخطئ طبعًا، لأن المشوار طويل على جمعية المصارف وليس على البنك المركزي فحسب. يجب العمل على تنظيم العمليات المصرفية حتى تتمكن من تأمين حاجات المودعين المعيشية في الدرجة الاولى، والاستثمارية البسيطة في الدرجة الثانية. لست مع هدم المصرف بل مع اعطائه هدنة، وفق تعميم عام كامل او قانون ينظم العمل المصرفي.

■ كم يستغرق هذا الحل من وقت للتنفيذ؟
□ لا يحتاج الى وقت بل الى جدية وفهم كيفية ادارته. لن يستغرق اكثر من اربعة اشهر شرط ان تحل الامور عبر تنظيم العمليات المصرفية، بالتعاون والتوافق بين جمعية المصارف والبنك المركزي ولجنة الرقابة بمشاركة المودعين ايضا. ع. ش.

الليرة، وعدم زيادة الضرائب وغيرها من الشروط التي قد لا تتلاءم مع الوضع المتدهور حاليا. ان الاستحداث الموقت لهذه الوزارة ضروري في هذه المرحلة، عندها تنصرف وزارة المال الى الاهتمام بموضوع الموازنة العامة والتحصيل الضريبي والايادات وتأمين النفقات. وجود مثل هذه الوزارة ليس جديدا بل هو معمول به في معظم دول العالم. لوزارة المال دور مفصلي واساسي في تأمين التوازن في ميزانية الدولة لانها جزء رئيسي في عملية الاصلاح، وليس صحيحا ان القطاع المصرفي والنظام المالي اصبحا في خبر كان.

■ هل نفهم من كلامك ان اموال اللبنانيين لن تضيع؟
□ على اللبنانيين في الوقت الحاضر ان يسحبوا ما يحتاجون اليه من مدخرات بالليرة اللبنانية، الى حين يصبح لدى الدولة فائض في ميزان المدفوعات، عندئذ سيتمكنون من الحصول على الدولار. مع الاشارة الى انه لا يمكن تغيير نموذج العمل الذي تتبعه المصارف حاليا، بل يجب استبداله بنظام آخر. لكن الامر يحتاج الى وجود توافق سياسي وجو امني ملائم.

حين يصبح هناك فائض في ميزان المدفوعات من الحصول على الدولار

بعد اعادة ديونها ستدفع المصارف الودائع بالعملة الاجنبية